

Distr.: General
7 November 2019
Arabic
Original: English



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد الكواري (نائب الرئيس) (قطر)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

(هـ) تعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (تابع)

(و) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن

إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

19-17500 (A)



في غياب السيد نيانغ (السنغال)، تولى رئاسة الجلسة السيد الكواري (قطر)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)
A/74/15 (Part II) و A/74/15 (Part I) و A/74/221 و A/74/264

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/74/168)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع)
(A/74/234)

(د) السلع الأساسية (تابع) (A/74/232)

(هـ) تعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (تابع)

(و) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (تابع) (A/74/87-E/2019/71 و A/74/260)

١ - السيدة خواريس أرغويتا (غواتيمالا): قالت إن تعبئة مصادر التمويل الأربعة المحددة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية من خلال مجالات عمل الخطة السبعة مسألة تكتسي أهمية أساسية لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية. وأردفت قائلة إن غواتيمالا قد أدرجت أهداف التنمية المستدامة في خططها الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل من خلال ١٠ أولويات وطنية من شأنها أن تضمن استمرار التخطيط والبرمجة بغض النظر عن حدوث أي تغييرات في الإدارة. وستكون هناك حاجة لبذل الجهود من أجل رفع المستويات الحالية للضرائب وزيادة الاستثمار الاجتماعي. وأفادت أن الأولويات قد أدرجت في الميزانية الوطنية، التي تتضمن عنصراً يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج.

٢ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يود، في سياق الجهود الوطنية الجارية، أن يبرز سبع نقاط رئيسية. أولاً، ينبغي أن يتواءم تمويل التنمية مع الأولويات المحددة في خطط التنمية الوطنية من أجل تعزيز الملكية الوطنية. ثانياً، ينبغي أن يستكمل القطاع الخاص والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جهود تعبئة الموارد المحلية، وينبغي تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية وقدرة الدولة على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على حد سواء. ثالثاً، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. رابعاً، ينبغي إعادة تعريف معايير "الرفع من القائمة" لتعكس بشكل أفضل ما يكتنف مفهوم الفقر من تعقد متعدد الأبعاد. خامساً، وبالنظر إلى أهمية التحويلات المالية العائلية، ستواصل غواتيمالا الدعوة إلى تخفيض تكاليف المعاملات إلى أقل من ٣ في المائة. وسادساً، يشكل انخفاض أسعار سلع أساسية مثل البن، الذي يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لغواتيمالا، مصدراً للقلق لأنه يؤدي إلى إدانة دورات الفقر. واختتمت حديثها قائلة إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من قبيل تلك التي أقيمت في غواتيمالا، تشكل آلية قيمة لتعزيز الاستثمارات الاستراتيجية والمستدامة التي تسهم في تحقيق الأولويات الوطنية.

٣ - السيدة حمدوني (المغرب): قالت إن وتيرة العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تسريعها دون وجود وضعية جيدة للاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي. وأردفت قائلة إن البلدان تقع على عاتقها مسؤولية مشتركة عن تحسين التعاون المالي الدولي، وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وتطويع سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الوطني لتحسين الهيكل المالي دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضافت قائلة إن المغرب يواصل تعزيز سياساته في مجال الاقتصاد الكلي دعماً للقطاعات الضريبية والمالية والتجارية بهدف تنويع اقتصاده.

٤ - وأردفت قائلة إن التجارة الدولية يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً بوصفها محركاً للتنمية. وأفادت بأن المغرب يؤكد من جديد التزامه بنظام تجاري متعدد الأطراف وعادل ومنصف وذي طابع عالمي وقائم على القواعد ومتسم بالانفتاح والشفافية في إطار منظمة التجارة العالمية. وأضافت أن بلدها يدعم التكامل بشقيه الإقليمي والقاري، اللذين يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لدمج أفريقيا ضمن سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا الصدد، يمثل دخول الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ علامة فارقة على طريق

٩ - واسترسلت قائلة إن النمو القوي الذي شهده الاقتصاد الملدني خلال السنوات الثلاث الماضية من المتوقع أن يستمر. وقد أعلنت الحكومة عن اتخاذ تدابير تضمن وضع ميزانية أكثر توازناً، من قبيل إجراء إصلاحات تهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي، وهو ما من شأنه أن يساعد على تخفيف العبء المالي. وختمت حديثها قائلة إن الحكومة أعدت أيضاً خططا للاستثمار في الهياكل الأساسية الرئيسية، مثل الموانئ والمطارات، وذلك من أجل الدفع قدماً بنمو الأعمال التجارية والتنوع الاقتصادي.

١٠ - السيد بينارانا (الفلبين): قال إن الأسس القوية للاقتصاد الكلي هي التي تقف وراء ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد الفلبيني. ويتمثل جوهر استراتيجية الحكومة في الانضباط المالي المستمر من أجل إبقاء الديون عند مستويات يمكن التحكم فيها. وأضاف أن الفلبين على الطريق الصحيح للانضمام إلى الاقتصادات التي بلغت مستوى الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط في الأجل المتوسط. وقد وضعت الحكومة نظاماً مالياً شاملاً ونظاماً ضريبياً أوسع نطاقاً، وأرست اقتصاداً يحركه الاستثمار لتوفير فرص عمل عالية الجودة، وضبطت خطة لتطوير البنية التحتية من شأنها أن تؤدي إلى تحسين نوعية حياة المواطنين وجعل الاقتصاد الفلبيني قادراً على المنافسة. واسترشادا بخطة تنمية الفلبين للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، تمت الاستفادة من عمليات الميزنة الوطنية لضمان توفير التمويل الكافي للأنشطة الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١١ - وقال إنّ تعميم الخدمات المالية يمثل محركاً هاماً للتنمية. وأفاد بأنّ الاستراتيجية الوطنية لتعميم الخدمات المالية قد أُطلقت في تموز/يوليه ٢٠١٥ وهي تستند إلى أربع ركائز: (أ) تنظيم السياسات والإشراف عليها؛ (ب) التثقيف المالي وحماية المستهلكين؛ و (ج) الدعوة؛ و (د) البيانات والقياس. ويواصل المصرف المركزي تهيئة بيئة داعمة لتعميم الخدمات المالية، وذلك باستخدام التكنولوجيا كعامل محفز.

١٢ - وأفاد أنه يجري تعزيز إمكانية الحصول على المنتجات والخدمات المالية على نطاق واسع، وذلك بطرق من بينها إطلاق المبادرات التي تركز على تقديم خدمات ومنتجات التمويل بالغ الصغر والتأمين بالغ الصغر بكفاءة لجميع الفلبينيين، بمن فيهم المواطنون الذين يعيشون في الخارج من أجل تسخير الإمكانيات الاستثمارية لتحويلاتهم المالية وتوجيهها نحو أدوات مالية مبتكرة. ويجري تعزيز الجهود لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وهناك حاجة إلى مزيد

تحقيق تطلعات القارة الطويلة الأمد في مجال التجارة الشاملة بين البلدان الأفريقية.

٥ - وأردفت قائلة إن التمويل ما زال يمثل عنصراً أساسياً في عملية تحقيق التنمية المستدامة. وتكتسي المساعدة الإنمائية الرسمية أهمية قصوى في دعم احتياجات التنمية المستدامة في البلدان النامية، فيما يؤدي القطاع الخاص وشركائه مع القطاع العام دوراً متزايداً في تسريع وتيرة التمويل الابتكاري لأهداف التنمية المستدامة وفي تيسير هذا التمويل.

٦ - السيدة زاهر (ملديف): قالت إنّ النزاعات التجارية الثنائية والإجراءات أحادية الجانب التي تركز تركيزاً شديداً على المكاسب قصيرة الأجل قد أعاققت بشدة التعاون التجاري متعدد الأطراف. وأردفت قائلة إن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يكون في صميم تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وتمثل تقلبات البيئة الاقتصادية الخارجية مصدر قلق نظراً لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ملديف، هي الأكثر تضرراً من الهزات الخارجية. وأضافت أن عدم وجود إطار شامل متعدد الأطراف يؤدي إلى تخلف أضعف البلدان وأكثرها هشاشة عن الركب، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧ - وأضافت أن تزايد الديون في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية يتطلب اتخاذ إجراءات دولية عاجلة في مجال السياسات، منها على سبيل المثال الإدارة الفعالة للديون ومبادرات تخفيف عبء الدين وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل كفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اتفقت الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا على العمل من أجل ضمان استقرار الأسواق المالية وتعميم الخدمات المالية.

٨ - وأوضحت أنّ الخطاب العالمي شهد تحولاً مقلقاً من التركيز على التمويل العام إلى التركيز على التمويل الخاص للتنمية المستدامة. وينطوي تأمين الحصول على مساهمات فعالة من القطاع الخاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحديات بسبب محدودية الوعاء الضريبي والتشتت الجغرافي للسكان والمكابدة من أجل تحقيق وفورات الحجم. وقالت إن ملديف تبذل كل جهد ممكن لتعبئة الموارد المحلية، ولكنها تحتاج إلى شراكات دائمة وإلى زيادة في الاستثمار. ويجب على المؤسسات المالية الدولية أن تحسن مواءمة سياساتها مع أهداف التنمية المستدامة من أجل تيسير الحصول على التمويل.

١٦ - وأضاف قائلاً إن الوقت قد حان للانتقال من الأقوال إلى الأفعال من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالهجرة. ولذا شرعت المكسيك، بالاشتراك مع حكومات السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في وضع خطة إنمائية شاملة لمعالجة الأسباب الأساسية للهجرة القسرية وغير النظامية.

١٧ - وأردف قائلاً إن متابعة نتائج المؤتمرات الدولية المعنية بتمويل التنمية وتنفيذها هما من أولويات تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وأضاف أن المكسيك سوف تيسر اعتماد القرار المتعلق بتمويل التنمية، وستواصل العمل بشكل استباقي مع مجموعة أصدقاء مونتييري خلال الدورة. فالتحديات الحالية تتطلب اتباع نهج جريء وفعال، حيث يمكن دمج نصوص بعض القرارات لتعكس بشكل أفضل حقائق الواقع الراهن وتلبي احتياجات الدول الأعضاء بصورة أدق وتنبذ الأفكار التي لا تؤدي إلى الدفع قدماً بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٨ - السيد أحمد تاج الدين (ماليزيا): قال إن ازدياد التوترات التجارية يشكل مصدراً للقلق. فبسبب زيادة النزعة الحمائية، وزيادة تباطؤ الطلب العالمي وتقلب أسعار السلع، من المتوقع أن يكون نمو التجارة في عام ٢٠١٩ دون مستوى التوقعات. وأضاف أن تحرير التجارة الإقليمية وتيسيرها قد أسهما إسهاماً كبيراً في تنقل البضائع بحرية بين الدول الأعضاء، وأن لا بد للمجتمع الدولي من مواصلة تعزيز التعاون ضمن سياق الجهود الجارية لاستعادة الثقة في السوق، وأن يعمل على تحقيق استقرار الأسواق المالية العالمية والنهوض بالنمو الاقتصادي العالمي.

١٩ - وتابع حديثه قائلاً إن المفاوضات بشأن اتفاقات التجارة الحرة تضع، في الوقت الحالي، الدول النامية في وضع غير مؤات. وأردف قائلاً إن ماليزيا اضطرت إلى تعليق المفاوضات بشأن أحد الاتفاقات بسبب شروط غير متوازنة تتعلق بصادراتها من زيت النخيل. فالتجارة الحرة يجب أن تكون دائماً عادلة ومفيدة للجانبين. وأضاف أن الأطراف في المفاوضات مدعوة للتوصل إلى إيجاد أرضية مشتركة بغية إبرام اتفاقات التجارة الحرة المحتملة في المستقبل.

٢٠ - وأعقب ذلك بقوله إن ماليزيا، التي تولي أهمية كبيرة لدور منظمة التجارة العالمية وللمنبر التي تتيحها من أجل حل قضايا التجارة عبر الحوار متعدد الأطراف، ستواصل المشاركة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية لضمان أن تكون اللوائح التجارية والتدابير التجارية عادلة ومتوازنة بالنسبة لجميع الأعضاء. وتمشياً مع مبدأ عدم

من النقاش الموضوعي والتنسيق على المستوى الدولي بشأن هذا الموضوع.

١٣ - واسترسل قائلاً إن التجارة الدولية هي محرك لقاطرة النمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، وهي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة. ونوّه إلى أنّ الأمين العام يؤكد في تقريره بشأن التجارة الدولية والتنمية (A/74/221) أنّ التعاون التجاري المتعدد الأطراف بموجب نظام قائم على القواعد قد تعرض لضغط متزايد من الإجراءات الانفرادية والتدابير المضادة والمنازعات التجارية والصعقات التجارية الثنائية التي تركز على المصالح القصيرة الأجل وعلى الالتفاف على العمليات المتعددة الأطراف. ومن هذا المنطلق، تشدد الفلبين على تأييده لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول وعدم التمييز والإنصاف، ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.

١٤ - السيد أوسغيرو فارياس (المكسيك): قال إن اقتصادات البلدان تترابط من خلال التجارة الدولية والأسواق المالية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. لذلك ينبغي أن يشكل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وطبيعته غير الشاملة للجميع، مصدر قلق لجميع الدول الأعضاء. وأوضح أنّه لا بد من مراعاة الفقر واللامساواة عند صياغة السياسات العامة نظراً لأن التنمية لا تتطلب تحقيق النمو فحسب، بل تستدعي أيضاً تحسين التوزيع لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويتعين أن يشجع المجتمع الدولي على شكل للنمو الاقتصادي يقلل من أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها. وقال إن إحدى أولويات بلده تتمثل في تعزيز التزامه بتعددية الأطراف فعلياً، وهو سيدعم الجهود الرامية إلى ضمان نظام تجاري متعدد الأطراف حديث وذو طابع عالمي وعادل وقائم على القواعد ويتسم بالشفافية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.

١٥ - وأعقب ذلك بقوله إن المكسيك أكبر بلد مصدر في أمريكا اللاتينية ولديها حالياً معاهدات تجارية مع أكثر من ٤٠ بلداً. وفي عالم سريع التغير، يتعين تحديث الاتفاقات والمؤسسات حتى تحتفظ بأهميتها؛ فعلى سبيل المثال، تم إحراز تقدم كبير بشأن تنقيح اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. وبما أن المستقبل في صالح التقنيات الرقمية، تستحق الموضوعات المتطورة، من قبيل إدراج التجارة الإلكترونية في اتفاقيات التجارة الحرة ودمج الذكاء الاصطناعي في سلاسل القيمة، المناقشة في صلب اللجنة.

غير المشروعة، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية عند الطلب للبلدان النامية، وتعزيز الممارسات الجيدة من أجل إعادة الأصول لحفز التنمية المستدامة.

٢٦ - **السيدة كويل مورسيا** (بنما): قالت إن تعزيز تعددية الأطراف أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتأمين التمويل لأهداف التنمية المستدامة يستدعي تنسيق تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠. وأضافت إن تعبئة الموارد الخارجية والمحلية يجب أن يشكل ركيزة أساسية من ركائز هيكل التمويل حتى يتم التصدي لتحديات خطة عام ٢٠٣٠. ويمثل تعزيز الإدارات الضريبية إحدى الطرق لزيادة الحصول على الموارد لتمويل التنمية. وقالت إن جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، تواجه تحديات في وضع إطار لتمويل التنمية يُنسّق بين مختلف الجهات الفاعلة وأدوات ووسائل التمويل ومستويات التنمية.

٢٧ - وقالت إنّ الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة يمثلان عقبات أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيطلب التغلب على تلك العقبات المزيد من الشفافية في النظام المالي العالمي وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وأضافت إنّ الهيكل الحالي للحكومة الاقتصادية العالمية غير متكافئ من حيث التمثيل وأنه ينبغي زيادة مشاركة البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، التي تقدم دعماً تقنياً هاماً، لتصبح هيئة حكومية دولية تكفل تمثيل جميع البلدان على قدم المساواة.

٢٨ - وقالت إنه يلزم مضاعفة الجهود فيما يتعلق ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا لصالح النمو الاقتصادي. ويمكن أيضاً للتكنولوجيات الجديدة، وكذا استراتيجيات تعميم الخدمات المالية، أن تيسر الحصول على الخدمات المالية بشكل متكافئ وميسور التكلفة، وتدعم بذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضافت إنه يمكن للتعاون مع القطاع الخاص أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق توفير فرص العمل والإيرادات الضريبية، التي يمكن أن تستخدم لتمويل البنية التحتية والخدمات الأساسية.

٢٩ - وتابعت قائلة إنّ التجارة الدولية تشكل محركاً للنمو الاقتصادي الشامل وللحد من الفقر، وهي تساهم في تعزيز التنمية المستدامة. وأفاد بأنّ وفد بلدها يعرب مجدداً عن تأييده للأخذ ضمن إطار منظمة التجارة العالمية بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون علمي النطاق ومبنياً على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ

ترك أحد خلف الركب، ينبغي أن تعزز السياسات التجارية النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالامتثال للمعايير البيئية ومعايير النمو المستدام.

٢١ - وختم حديثه قائلاً إن حكومة بلده أطلقت رؤية الرخاء المشترك لعام ٢٠٣٠، التي هي عبارة عن خارطة طريق لإعادة هيكلة الاقتصاد المالي، تتضمن أهدافها سد فجوة الثروة وتعزيز القدرة الشرائية للأفراد من خلال صقل مهارات القوى العاملة بهدف جذب استثمارات جديدة.

٢٢ - **السيدة كالاموينا** (زامبيا): قالت إن زامبيا، على النحو المبين في خططها للتنمية الوطنية، لا تزال ملتزمة بتعزيز النمو المستدام والشامل، فضلاً عن تهيئة فرص العمل وتكوين الثروات، وذلك بهدف تخفيف حدة الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك من خلال أطر التمويل الشامل. وأضافت إن الحكومة بصدد تنفيذ سياسة لتنمية القطاع المالي واستراتيجية وطنية لتعميم الخدمات المالية، وذلك من أجل تعزيز حصول الجميع على الخدمات المالية. وقد تمت إزالة الرسوم غير المبررة المفروضة على الحسابات المصرفية والمعاملات المالية وذلك لجعل المنتجات المالية أيسر تكلفة. وقالت إن الحكومة رحبت بالمبادرات الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في إصلاح وتعزيز القطاع المالي وزيادة الشفافية والمساءلة فيه. وهي تؤيد الدعوات الموجهة من أجل كفالة إيصال نسبة أعلى من الموارد إلى النساء والفقراء من الريفيين المحدودة فرصهم في الحصول على الخدمات المالية.

٢٣ - وأضافت أن هناك حاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر شمولاً وتوازناً وإنصافاً يسمح للبلدان النامية بالمشاركة بفعالية في التجارة الدولية وبتحسين حصتها فيها، فضلاً عن التوسع في قدراتها التمويلية لتعزيز التنمية.

٢٤ - وقالت إن الحكومة تعمل على تنفيذ التدابير الرامية إلى الحد من الإنفاق العام وإدارة الدين والحد من زيادة تراكم الديون للحفاظ على الحيز المالي والقدرة على تحمل الدين. وقد تم إدراج هيكل داعم وإصلاحات قانونية للحد من خطر العجز عن تحمل الدين.

٢٥ - وذكرت أنّ التدفقات المالية غير المشروعة تؤثر سلباً على البلدان النامية، ولا سيما على الجهود المحلية لتعبئة الموارد، وتقوض التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وحقوق الإنسان. واختتمت قائلة إن زامبيا تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي والإبلاغ عن التدفقات المالية

٣٣ - السيد الحمداي (العراق): قال إنه ينبغي مساندة البلدان النامية، بما في ذلك تخفيف عبء ديونها، لتجنب تراكم ديون لا يمكن تحملها بغية الحد من خطر الكساد الاقتصادي. وأضاف إن هناك ضرورة لإجراء مفاوضات شفافة بين الدائنين والمدنيين من القطاعين العام والخاص لمعالجة الشواغل. وقال إنَّ الدول تعمل على الحد من نسبة الدين الخارجي، لكن هذا الدين يظلُّ يؤثر على اقتصاداتها بشكل سلبي ومزعزع للاستقرار.

٣٤ - وتابع السيد الحمداي قائلاً إنَّ اقتصاد العراق يواجه تحديات مزدوجة تتمثل في هبوط أسعار النفط وتكاليف الحرب للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، مما أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي وإلى زيادة متسارعة في عجز الموازنة العامة، مما أثر بشدة على النمو الاقتصادي وأدى إلى تحويل الموارد عن الأهداف الإنمائية للبلد. وأضاف إن انتصار الجيش العراقي على تنظيم الدولة الإسلامية، والذي ترافق مع ارتفاع أسعار النفط، سيؤدي إلى رفع التدفقات الاستثمارية، وتيسير الأنشطة من أجل التنمية المستدامة وتهيئة بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية. وكان للإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، بمشاركة القطاعين الخاص والعام، أثر إيجابي أدى إلى تحسين الأحوال المعيشية للشعب العراقي. وأوضح المتكلم أنَّ العراق يعتزم مواصلة السير على هذا الدرب لسد الثغرات المتبقية.

٣٥ - وقال إن التدفقات المالية غير المشروعة، التي استخدم بعضها لتمويل الإرهاب، أعاقَت أيضاً إحراز بلده لتقدم في مجال التنمية. والتعاون الدولي، بما في ذلك تبادل المعلومات، ضروري لمحاربة التدفقات المالية غير المشروعة، وللتأكد من قطع كل تمويل للجماعات الإرهابية، وحماية التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٣٦ - السيدة غوميز مونترو (كابو فيردي): قالت إنه ينبغي تجديد الاهتمام بالأوضاع الهيكلية والظروف الخاصة التي تمس بقدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على بناء اقتصادات تنافسية وبلوغ مستوى الصمود في وجه التحديات الاجتماعية والبيئية. ووجود إطار مستقر للاقتصاد الكلي يمثل شرطاً مسبقاً لتلك البلدان لتأمين مستقبل مستدام، كما هو الحال بالنسبة للقدرة على تأمين التمويل المستمر والذي يمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي.

٣٧ - وأضافت إن الحاجة إلى الإعداد لمواجهة الآثار المدمرة المترتبة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية المتكررة بشكل متزايد، وإلى تحقيق التعافي منها، تكثف من تحديات التنمية والدين العام التي تواجهها

والشمول والإنصاف وعدم التمييز، وأيضاً عن تأييده لتحرير التجارة بشكل كبير. وقالت إن بنما تدعم السياسات التجارية الشاملة التي تساعد على الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعزز التمكين الاقتصادي للمرأة.

٣٠ - السيد فينغفيسيت (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه على الرغم من إحراز تقدم على العديد من الجبهات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، لا بد من إحداث تحول أكثر شمولاً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها في تلبية احتياجات البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وقال إن وفد بلده يعرب عن تقديره للبلدان التي قدمت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي قدمت ٠,١٥ في المائة أو أكثر من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً، وذلك تمهيداً مع أهداف برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ والهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٣١ - وأضاف إن الحكومة ملتزمة بإنشاء اقتصاد مستدام وأخضر، من أجل تضيق الفجوة الإنمائية في البلد ودعم التكامل الإقليمي. وعلى الرغم من الاضطلاع بمختلف التدابير السياسية، ظل التقدم بطيئاً، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى محدودية القدرات وقيود التمويل وغيرها من التحديات، مثل أثر تغير المناخ، الذي تسبب فيفيضانات واسعة النطاق خلال العامين الماضيين. وذكر أن الفيضانات قد أثرت على سبل كسب العيش والأمن الغذائي، وتسببت في إلحاق أضرار بالهياكل الأساسية، مما أدى بدوره إلى تضائل المكاسب الإنمائية.

٣٢ - وقال إن الفجوة الإنمائية بين المناطق الحضرية والريفية لا تزال قائمة. فخطط التنمية الوطنية ودون الوطنية مصممة تبعاً لمستويات المناطق والمقاطعات من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان المحليين، لا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية، وأيضاً تهيئة المزيد من فرص العمل وتحسين الوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية من أجل تعزيز سبل عيش السكان الريفيين. ولدعم هذه الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، تم حشد الموارد من جميع المصادر المتاحة والاضطلاع بعدد من المبادرات لتعزيز الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر العالي الجودة وإصلاح الإدارة الضريبية وتنويع الاقتصاد وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وذلك بزيادة تمثيل الأسواق الناشئة والبلدان النامية. ومن الضروري أن يجري البنك الدولي استعراضاً جديداً للحصص وأن يتم في الوقت المناسب إتمام الاستعراض العام الخامس عشر لحصص صندوق النقد الدولي.

٤١ - واسترسل قائلاً إنه لمعالجة القدرة على تحمل الديون، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتخفيض الديون، وأن تزيد المؤسسات المالية الدولية الدعم المقدم إلى البلدان النامية. وأضاف أنّ الصين ستواصل الوفاء بالتزاماتها الدولية بتخفيض الديون والتخفيف من أعبائها، وهي قد أعلنت في مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، الذي عقد عام ٢٠١٨، عن تقديم دعم بقيمة ٦٠ بليون دولار إلى البلدان في أفريقيا.

٤٢ - وقال إن تعميم الخدمات المالية أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يركز المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية لتعزيز بناء قدراتها وتحسين وصولها إلى الخدمات المالية. وأضاف قائلاً إنّ الصين ملتزمة ببناء نظام مالي شامل بخصائص صينية، بغية تعزيز التنمية العالية الجودة، وهي على استعداد لتعزيز التعاون مع جميع البلدان.

٤٣ - وقال إن التدفقات المالية غير المشروعة تهدد بشكل مباشر الأمن السياسي والاقتصادي العالمي. وذكر أن الصين استعادت بين عام ٢٠١٤ وآب/أغسطس ٢٠١٩ مبلغ ١٤,٩٣٥ بليون يوان من خلال مشروع لمكافحة هذه التدفقات. وأضاف إن بلده سيعمل على زيادة تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد.

٤٤ - وقال إنه ينبغي للبلدان أن تطبق توافق آراء مونتريري وخطة عمل أديس أبابا بفعالية. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تزود البلدان النامية بالمساعدة المتمثلة في توفير الأموال والتكنولوجيا وبناء القدرات وتخفيف عبء الديون والأسواق المفتوحة. واختتم قائلاً إن الصين، بعد أن أنشأت الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية وصندوق المساعدة التعاونية فيما بين بلدان الجنوب، سوف تواصل العمل بنشاط على تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير تعبئة المزيد من الموارد الإنمائية لدعم البلدان النامية.

٤٥ - السيد بهانداري (نيبال): قال إن العوامل من قبيل زيادة التوترات التجارية وتزايد النزعة الانفرادية وتقلبات أسعار السلع الأساسية تضع عبئاً إضافياً على الآفاق الإنمائية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وأضاف قائلاً إن تعددية الأطراف

الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولتلبية تلك الحاجة، كثير ما تضطر تلك الدول للجوء إلى الاقتراض الخارجي، مما يزيد من ضعفها المالي ويضعف قدراتها المحلية على الاستجابة مع كل كارثة إضافية. وقالت إنه بالإضافة إلى التزام البلدان المتقدمة النمو بمحشد ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ كتمويل لأنشطة مكافحة تغير المناخ في البلدان النامية، ستكون هناك حاجة إلى تريليونات من دولارات الاستثمارات الخاصة والعامة لضمان استمرار النمو المستدام. وبغية كفالة المساواة في الحصول على التمويل الدولي لصالح جميع البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي إجراء استعراض لمعايير الأهلية للتمويل، مع مراعاة احتياجات وقدراتفرادى البلدان. ويتطلب التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠ إصلاحاً هيكلياً للمؤسسات المالية الدولية من أجل تحسين مواءمة الأطر التمويلية مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي إيلاء المزيد من الاعتبار لآليات التمويل المبتكرة، مع الإبقاء على عبء الديون الوطنية عند مستوى مقبول ومستدام.

٣٨ - وقالت إن كابو فيردي، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تتأثر بأحداث خارجة عن سيطرتها، مما يهدد قدرتها على التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠. وفي مواجهة ارتفاع عبء الدين العام والقيود الأخرى في الحصول على التمويل التي لا تزال تهدد قدرة كابو فيردي على تحقيق أهدافها الطموحة، قالت إن وفد بلدها يدعو الشركاء الدوليين إلى تقديم المزيد من الدعم لاستكمال الجهود الوطنية بروح من التعاون المستمر.

٣٩ - السيد ليو نان (الصين): قال إن التهج الانفرادية والحماائية في ازدياد وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تنسيق السياسات من أجل المشاركة في بناء اقتصاد عالمي يتسم بالابتكار والانفتاح والترابط والشمول. وأضاف إنه ينبغي صون حقوق البلدان النامية في المعاملة الخاصة والتفضيلية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية. وذكر إن الصين أسهمت في مبادرة المعونة لصالح التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ومنحت إعفاء كاملاً من التعريفات الجمركية لما نسبته ٩٧ في المائة من الأصناف الخاضعة للضريبة من ٣٧ بلداً من أقل البلدان نمواً، ومولت برنامجاً لمساعدة أقل البلدان نمواً في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مما هيأ ظروفاً مواتية لإدماجها في السلسلة الصناعية العالمية وسلسلة القيمة وسلسلة الإمداد.

٤٠ - وقال إن النظام المالي الدولي بحاجة للإصلاح ليتمكن من التكيف مع التغيرات التي تطرأ على المشهد الاقتصادي العالمي،

مؤاتية للنمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويلزم إصلاح تعددية الأطراف في النظام المالي الدولي وإيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وعدم التمييز والشمول، وتكون منظمة التجارة العالمية هي حجر الزاوية فيه والتنمية هي قاعدة الأساس في جدول أعماله.

٤٩ - وأضاف أن الاستثمارات والموارد يلزم أن تتدفق إلى البلدان بطريقة يمكن التنبؤ بها، وذلك لدعمها في تحقيق أولوياتها الإنمائية. وتكشف دراسة أجراها صندوق النقد الدولي أن البلدان النامية تواجه نقصاً سنوياً بمبلغ متوسط قدره ٢,٦ تريليون دولار في تمويل الاستثمارات اللازمة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي. ويلزم تطبيق حلول مبتكرة، مثل زيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل سد الفجوة في التمويل. وأثبت نجاح السند ذي الأثر الإنمائي لتعليم الفتيات في ولاية راجستان أن التمويل المختلط يمكن أن يفتح الطريق أمام تدفق رأس المال من القطاع الخاص دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

٥٠ - واسترسل يقول إن التحويلات المالية في طريقها لأن تصبح أكبر مصدر للتمويل الخارجي في البلدان النامية، ولكن ارتفاع تكاليف التحويلات المالية يقلل فوائدها. ووفقاً للبنك الدولي، تبلغ تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار في المتوسط ٧ في المائة تقريباً في الربع الأول من عام ٢٠١٩. لذلك، يجب اتخاذ خطوات بناءة لخفض تكاليف التحويلات المالية إلى ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وفقاً للغاية العالمية المنبثقة من أهداف التنمية المستدامة.

٥١ - وواصل حديثه قائلاً إن النموذج الإنمائي الفريد الذي تطبقه الهند جعل اقتصادها أسرع الاقتصادات الرئيسية نمواً في العالم. فقد نُفذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الرئيسية، مثل فرض ضريبة واحدة على السلع والخدمات على مستوى البلد، من أجل بناء دعائم القوة في جميع بارامترات الاقتصاد الكلي لتحقيق النمو المستدام. ومن خلال برنامج الشمول المالي الأكبر في العالم، تم خلال الأعوام الخمسة الماضية فتح أكثر من ٣٧٠ مليون حساب مصرفي جديد لأفراد الأسر الفقيرة، لتمكينهم من تلقي المخصصات من برامج الرعاية الحكومية مباشرة في حساباتهم الشخصية، وهو الأمر الذي وضع حداً للهدر والفساد في النظام.

٥٢ - واختتم بقوله إن من المهم تعزيز عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية من أجل مواجهة التحديات

والحوكمة الاقتصادية الشاملة أمور بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي وبلوغ الاقتصاد الكلي السليم، اللذين بدورهما يكتسبان أهمية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وقال إن تفاقم العجز التجاري يشكل واقعا بالنسبة للعديد من أقل البلدان نمواً، وأن إمكانية تحقيق الغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة تبدو أبعد منالاً. وينبغي منح امتيازات تجارية محددة لأقل البلدان نمواً من أجل كفاءة رفعها بسلاسة وبشكل مستدام من قائمة أقل البلدان نمواً. وأضاف إن أقل البلدان نمواً التي هي أيضاً بلدان غير ساحلية أو جزرية صغيرة تواجه المزيد من التحديات. فالعوائق الجغرافية، إلى جانب القيود الهيكلية، ترفع من تكلفة التنمية. ومن مصلحة جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية اختتام جولة الدوحة الإنمائية في أقرب وقت ممكن.

٤٦ - وقال إن الهيكل النقدي والمالي الدولي لا يتماشى تماماً مع خطة عام ٢٠٣٠ وأنه ينبغي أن يكون أكثر شمولاً عن طريق زيادة مشاركة البلدان النامية. ومع تزايد رقمنة التمويل، ينبغي تحسين مهارات الإلمام بالتكنولوجيا المالية والرقمية والاستفادة من الفرص المرتبطة بالتكنولوجيا المالية. وأوضح أنّ تعميم الخدمات المالية على جميع المستويات أمر بالغ الأهمية. والتنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ يتوقف على مدى توافر الموارد العامة والخاصة والمحلية والخارجية.

٤٧ - وقال إن التقديرات تشير إلى أن نيبال تحتاج إلى مبلغ سنوي قدره ١٨ بليون دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والاستثمار في الهياكل الأساسية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والطاقة المتجددة والتكنولوجيات النظيفة أمر بالغ الأهمية لبناء الاقتصاد. وأضاف قائلاً إن التحويلات المالية أثر كبير على الاقتصاد، ولكن لا ينبغي مساواتها بالتدفقات المالية الدولية الأخرى. واختتم قائلاً إن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل مصدراً هاماً للتمويل الخارجي، وينبغي للشركاء في التنمية أن يمتثلوا امتثالاً تاماً لالتزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن ييسروا التجارة والصادرات ويشجعوا تدفق الاستثمارات والتكنولوجيات بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠، وكذلك برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤.

٤٨ - السيد مالك (الهند): قال إن تباطؤ الاقتصاد العالمي أثر على قدرة البلدان على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسياسات الاقتصاد الكلي، بما فيها السياسات المتعلقة بالتجارة الدولية والتمويل والسلع الأساسية وإدارة الديون، لها أهمية حاسمة في دعم تهيئة بيئة عالمية

مرتبطة بارتفاع تكاليف التجارة والنقل، ونقص البنية التحتية أو انخفاض جودتها، ووجود معوقات للإنتاجية، وحدوث تأخيرات عند الحدود تتعلق بالإجراءات الجمركية. وفي المؤتمر الوزاري الثاني عشر، الذي تستضيفه كازاخستان في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، ستتاح للبلدان النامية غير الساحلية فرصة كي تتحدث بصوت واحد عن التحديات التي تواجهها وتكفل مراعاة مصالحها في السياسات التجارية العالمية. وتشكل التنبؤات المتعلقة بنمو التجارة الدولية في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ مصدر قلق، مما يفرض على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تطرح في مداوالات المؤتمر مقترحات عملية موجهة نحو النتائج.

٥٨ - وأضاف أن كازاخستان نفذت، منذ استقلالها، إصلاحات اقتصادية في النظم والهياكل، بما يشمل الخصخصة على نطاق واسع. وساهمت حرية تأسيس الأعمال الحرة في تحقيق الرفاه للمواطنين. وبحلول منتصف العقد الأول من القرن العشرين، أصبحت كازاخستان واحدة من أكثر بلدان العالم التي تنمو بطريقة ديناميكية. ومع ذلك، بدأت تظهر على الاقتصاد علامات الضعف المتزايد في مواجهة التقلبات في سوق السلع الأساسية العالمي. ولغن أبدى البلد قدرا كافيا من القدرة على المجابهة مكنه من تجاوز الأزمة المالية العالمية التي حدثت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، فإنه لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على النفط الخام والغاز الطبيعي، اللذين يمثلان ٦٧ في المائة من مجموع صادراته. وتشترك كازاخستان في الشواغل نفسها مع غيرها من البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، والتي ينبغي أن تحظى جهودها الرامية إلى تنويع اقتصاداتها بالدعم من الاقتصادات المتقدمة بهدف تحقيق التوازن بين النظام الاقتصادي الدولي وضمان تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٥٩ - ومضى يقول إن التنمية المستدامة العالمية تتطلب تمويلا يتسم بالشمول وقابلية التنبؤ والاستقرار. وفي هذا الصدد، يُشكّل تزايد الديون السيادية والتدفقات المالية غير المشروعة مصدر قلق. لذلك، تقتضي الضرورة تحسين تنسيق الجهود المشتركة الرامية إلى مكافحة التدفقات النقدية غير المشروعة على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية. وسيستمر نقص التمويل في البلدان النامية ما لم يُنح لها الوصول إلى المساعدة المالية الدولية بطريقة منصفة.

٦٠ - السيدة علي (الإمارات العربية المتحدة): قالت إنه لا بد من زيادة التمويل وإكسابه طابعا استراتيجيا أكبر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء التحديات الملحة مثل تغير المناخ

المرتبطة بتعبئة الموارد المحلية من خلال الضرائب، وإن الهند قدمت لهذا الغرض مساهمة في الصندوق الاستئماني للجنة.

٥٣ - السيد أحمد (السودان): قال إن النظام العالمي المتعدد الأطراف يواجه العديد من التحديات، مثل التوترات المتزايدة بين الشركاء التجاريين، وارتفاع مستويات الديون، وارتفاع معدل الكوارث الطبيعية. وتؤثر التحديات على البلدان النامية بصفة خاصة، مما يعوقها عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٤ - وأضاف قائلا إن التجارة الدولية محرك للنمو الاقتصادي، حيث تساعد في القضاء على الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة. ويلزم إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول والإنصاف وعدم التمييز وذلك ضمن إطار منظمة التجارة العالمية. ويدعو السودان إلى تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية لأن ذلك سيمكنها من تسريع وتيرة اندماجها الاقتصادي.

٥٥ - وتابع قائلا إن مسألة الديون الخارجية تمثل أولوية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. فالديون تعيق الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وإلى الحد من الفقر وزيادة النمو الاقتصادي. وتشكل القدرة على تحمل الديون مصدرا للقلق في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وقد أدت الديون إلى انخفاض معدلات التنمية البشرية في السودان كما حدث من قدرة البلد على الاستفادة الكاملة من المساعدة الإنمائية الرسمية. ويدعو السودان المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية إلى المساعدة في معالجة مسألة الديون ضمن إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وتشمل الحلول الممكنة الأخرى مبادرات تمويل الديون وإعادة جدولتها وإدارتها. والبلدان المتقدمة النمو مدعوة إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٦ - واختتم قائلا إن بلده يتطلع إلى إرساء نظام اقتصادي دولي يراعي احتياجات البلدان النامية، وهو ما يتطلب شراكات عالمية تعزز التنمية وتدعم البرامج الوطنية حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

٥٧ - السيد رحمتوف (كازاخستان): قال إن البلدان النامية غير الساحلية تواجه عقبات مشتركة في طريقها نحو التنمية المستدامة. فتلك البلدان، مثل غيرها من البلدان الضعيفة، لا تزال مهمشة في التجارة الدولية. فهي تواجه، بالإضافة إلى العوائق الجغرافية، تحديات

إطار السعي إلى تحقيق المزيد من التحسّن، تستعد الحكومة لتنفيذ إصلاحات وطنية واسعة النطاق. وتقوم خطة العمل الحكومية، التي هي بمثابة الأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على نهج محوره الإنسان وتتجه أهدافها المقترحة نحو تحسين بيئة الأعمال ومعالجة المشاكل الاجتماعية المحددة التي تواجهها مختلف الشرائح السكانية.

٦٥ - السيد ميزانغ أكامبا (الكاميرون): قال إنّ خطة عام ٢٠٣٠ تتيح فرصة لإصلاح النظام المتعدد الأطراف وتتيح، من خلال رؤية جديدة لمستقبل مشترك، مواجهة التحديات المتعلقة بترديد أوجه عدم المساواة وتغير المناخ وتدهور التنوع البيولوجي والحاجة إلى سياسات للطاقة الخضراء. وأوضح أنّ رؤية الحكومة لأن يصبح الكاميرون بلدا صاعدا وديمقراطيا ومنتجدا في تنوعه، بحلول عام ٢٠٣٥، هي رؤية متسقة مع خطة عام ٢٠٣٠.

٦٦ - وأضاف أنه ينبغي اتخاذ خطوات لتغيير شروط النظام التجاري الدولي المحففة بشكل خاص إزاء البلدان النامية مثل الكاميرون لأنها تقوض الإنتاج المحلي والوظائف، وتخفض إيرادات الجمارك، وتزيد العجز التجاري، وتحد من الوصول إلى الموارد اللازمة لتمويل برامج التنمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وينبغي إلغاء الإعانات المالية والحوافز غير الجمركية حتى تدعم التجارة الدولية التنمية.

٦٧ - واستطرد بقوله إنه لكي تكون البلدان أكثر اتساقا مع الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة، وتكفل ألا يتخلف أحد عن الركب، يجب عليها أن تعمل معا على تخفيف عبء الديون الذي تتحمله البلدان النامية، وذلك بهدف إعادة تخصيص الموارد المتاحة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وتدعو الكاميرون إلى إيجاد نظام مالي أكثر إنصافا وشمولا، وتحت البلدان المتقدمة النمو على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا. وهي أيضا تحت الدول الأعضاء على دعم الأمين العام، بتوفير تمويل كاف يمكن التنبؤ به، من أجل المضي قدما في تنفيذ الإصلاح المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٦٨ - ومضى يقول إن حكومته، التي تعمل دون كلل على مكافحة الفساد والتهرب الضريبي، تدعو إلى زيادة التعاون الدولي من أجل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، التي تقوض الحوكمة الرشيدة، وتسهم في التدهور البيئي، وتسبب انحرافات في توزيع الدخل، وتعزز عدم المساواة. وينبغي أن تساعد المؤسسات المصرفية

وزيادة النزاعات. ويركز نهج الإمارات العربية المتحدة على الابتكار وتشجيع الصناعات الجديدة، وخاصة في قطاعي الطاقة والتكنولوجيا، الأساسيين للقضاء على الفقر. وعلى المستوى الوطني، تسعى الحكومة إلى تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة مع العمل في الوقت نفسه على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي قد اعتمدت ميزانية ضخمة لعام ٢٠١٩، ستستخدمها في التركيز على مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم وبناء اقتصاد قائم على المعرفة وتحقيق التماسك الاجتماعي وبناء نظام قضائي جدير بالثقة وبنية تحتية مستدامة.

٦٩ - وأشارت إلى الشراكات الدولية للعمل المناخي، فقالت إن الإمارات العربية المتحدة تقدم الدعم إلى ما يقرب من ٣٠ من الدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك على شكل تمويل لمشاريع الطاقة المتجددة، وباستخدام التكنولوجيا المتقدمة لتقليل المخاطر. وتخلق هذه الشراكات فرص عمل، وتيسر في الوقت نفسه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي كل من القطاعين العام والخاص دورا أساسيا في هذا الصدد. فقد شجع صندوق خليفة لتطوير المشاريع على التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ضمن العديد من القطاعات. ويقوم مكتب أبو ظبي للصادرات، الذي أطلقه صندوق أبو ظبي للتنمية، بتوفير حلول تمويلية للشركات التي تسعى للوصول بصادراتها إلى السوق العالمية.

٦٢ - السيدة ياروش (أوكرانيا): قالت إن سياسة الاقتصاد الكلي، بما فيها السياسة المالية والنقدية، هي أداة أساسية لضمان تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فسياسة الاقتصاد الكلي الفعالة تدعم النمو والمرونة في الاقتصاد، مما يزيد من القدرة على مجابهة الأزمات العالمية.

٦٣ - وأضافت أن تيسير الوصول إلى التمويل ضروري جدا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما الأولويات الأخرى فهي تشمل وضع أطر تمويل وطنية متكاملة، وجذب الاستثمار الأجنبي وحمايته، ومواءمة حوافز القطاعين الخاص والعام مع التنمية المستدامة.

٦٤ - وأردفت بقولها إن مؤشرات الاقتصاد الكلي في أوكرانيا تحسنت كثيرا مع استمرار الاقتصاد في الانتعاش. فقد ساعد تطبيق سياسة مالية مُحكّمة على احتواء عجز الموازنة وخفض دين الحكومة. واستؤنف النمو، وتقلصت أوجه العجز في الحساب الجاري، وزادت الاحتياطات الدولية، في حين أدى تطبيق سياسة نقدية مُحكّمة إلى خفض التضخم والعودة بمعدلاته إلى الأرقام ذات الحانة الواحدة. وفي

التكنولوجيا في دفع عجلة التنمية وإسراع الخطى نحو تحقيق الأهداف. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، أطلقت الحكومة مخططا للاقتصاد الرقمي يهدف إلى إيجاد مواطنين مُمكنين رقميا يعيشون في مجتمع مُمكن رقميا. وستستخدم التكنولوجيا لتسريع النمو الاقتصادي، على سبيل المثال، من خلال تشجيع التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاق الشمول المالي، وخاصة من خلال الاستفادة الكاملة من الخدمات المالية القائمة على الهواتف المحمولة.

٧٤ - واستطردت تقول إن التدفقات المالية غير المشروعة لها عواقب خطيرة، لا سيما بالنسبة للاقتصادات النامية. فالدول الأعضاء، وخاصة بلدان المقصد، مدعوة إلى التعاون لضمان كبح التدفقات المالية غير المشروعة والإسراع بإعادة الأصول المسروقة.

٧٥ - وتابعت قائلة إن التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠ يتطلب شركات تنسم بالشمول وتضم أصحاب المصلحة المتعددين. فلا بد إذا من تعزيز التنسيق على كلا الصعيدين العالمي والوطني ليلم التأكد من اتباع نهج شمولي ومتكامل في تمويل التنمية، يضم الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من الجهات الفاعلة الإنمائية. وينبغي للخطاب المتعلق بتمويل الأهداف الإنمائية للألفية أن يعترف بالدور المتزايد للشركات بين القطاعين العام والخاص، وللتموليل المختلط، والسندات الخضراء، والاستثمار المؤثر وباقي أنماط التمويل الابتكاري.

٧٦ - السيد توغوينديره (ناميبيا): قال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يحذر من التوترات التجارية التي يمكن أن تؤثر سلبا على الكيانات التجارية على امتداد سلاسل القيمة. فالتدابير الاقتصادية الانفرادية ينبغي أن تخضع للرقابة المتعددة الأطراف لأنها تشكل تحديا للنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، وتحد من فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق العالمية لتصريف صادراتها. وأضاف أن ناميبيا دعت إلى الأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمي النطاق وقائما على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية والإنصاف وعدم التمييز ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، فضلا عن تحرير التجارة الذي يعود بالفائدة على الجميع. وشدد على أن التجارة الدولية مصدر مالي حيوي ومهم لتمويل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والقضاء على الفقر، موضحا أنه على الرغم من زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية، فإن الكثير منها مزال متخلفا عن الركب، مما يؤدي إلى تزايد الاستياء من العولمة. وأشار إلى أن استعادة روح التعاون التجاري المتعدد الأطراف في

والدول الأعضاء في تيسير عودة الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة، التي ينبغي أن تُستخدم في تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٦٩ - السيدة موانغي (كينيا): قالت إن التجارة الدولية تشكل محركا للتنمية ومصدرا هاما للتمويل الخارجي. ومع ذلك، أصبح من غير الممكن التنبؤ بالبيئة الاقتصادية الدولية وأصبح النظام القائم على القواعد مهددا، الأمر الذي يعرض للخطر النمو الاقتصادي والرخاء والدبلوماسية.

٧٠ - وأضافت أن الاقتصاد الكيني يعتمد إلى حد كبير على السلع الأساسية الزراعية لكل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير. وفيما يتعلق بالتجارة، لا تزال كينيا تواجه العديد من التحديات، من بينها المنافسة مع أسواق الإنتاج المنخفض التكلفة، والطلب المكبوت، والتقلب الشديد في الأسعار في الأسواق الدولية، والحواجز غير الجمركية، والحواجز التقنية أمام التجارة. وأوضحت المتكلمة أنّ المناقشات الرامية إلى التصدي لهذه التحديات هي محلّ ترحاب.

٧١ - وتابعت قائلة إن العديد من البلدان النامية، ومنها كينيا، تعتمد على الاقتراض من المؤسسات الدولية من أجل تطوير البنية التحتية، التي تعتبر شرطا أساسيا لازدهار التجارة. وتسعى كينيا إلى إبقاء الديون عند مستويات تسهل إدارتها، وفقا لقانون الإدارة المالية العامة، ولكن لن يتسنى لها ذلك إلا إذا توفرت إمكانية التنبؤ ضمن النظام الدولي.

٧٢ - واسترسلت تقول إن تنفيذ خطة ٢٠٣٠ مسؤولية وطنية تتطلب موارد محلية كبيرة. وفي عام ٢٠١٧، أطلقت الحكومة، بالشراكة مع القطاع الخاص، برنامجا طموحا لزيادة رأس المال من خلال سند حكومي اسمه M-Akiba، يستخدم برنامجا على الهواتف المحمولة لإجراء المعاملات المالية، مما يتيح لمواطني كينيا البسطاء فرصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية الحكومية. غير أن تعبئة الموارد المحلية ليس بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية الشفافة التي يمكن التنبؤ بها، والتي لا تزال تكتسي أهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٣ - ومضت تقول إن كينيا مستمرة في دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهي قد وضعت خطة للتمويل الائتماني من أجل تمكين هذه المؤسسات من التغلب على المعوقات القائمة، مثل نقص الضمانات. وتعمل كينيا على الاستفادة من استخدام

٨٢ - وأعلن أن حكومة بلده، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها، شرعت في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ومن شأن تلك الإصلاحات أن تحسن الوضع المعيشي للمواطن وأن ترفع من أداء القطاعات الخدمية. إلا أن الهجمات الأخيرة على العاصمة طرابلس ومحاولات الانقلاب على الحكومة الشرعية قوضت هذه المساعي، وكان لها أثر سلبي على الاقتصاد. وفيما يتعلق بجهود تعبئة الموارد الوطنية، قال إنه لا بد للبلدان المقصد التي هربت إليها الأموال الليبية من أن تساعد على استعادة تلك الأموال والاستفادة منها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨٣ - السيد تالافيرا (بيرو): قال إنه ينبغي أن تخضع جميع الالتزامات المتعهد بها للمتابعة والاستعراض الفعّالين في إطار شراكة عالمية من أجل التنمية. وأفاد بأن بيرو أثبتت أنه من الممكن تحقيق تحول في بلد ما في غضون جيل واحد. وأشار إلى أنه نتيجة للنمو الاقتصادي، انخفضت نسبة مواطني بيرو الذين يعيشون في فقر من النصف إلى الخمس على مدى ٢٠ سنة. وشدد أنه على الرغم من أن بيرو تصنف بلدا متوسط الدخل من الشريحة العليا، لا تزال الفوارق والقيود الهيكلية تحد من قدرتها على استثمار الثروة وإعادة توزيعها. وأوضح أن بيرو عرضة بشكل خاص لتداعيات تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتقلبات أسعار السلع الأساسية.

٨٤ - وأردف قائلا إن الإجراءات الانفرادية لجني المكاسب القصيرة الأجل والتوترات التجارية بين الجهات الفاعلة الرئيسية، التي لها آثار خارجية سلبية على البلدان النامية، أدت إلى ركود قيمة التجارة الدولية وإلى ضعف النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على التعاون. وذكر أن التحديات المشتركة التي تؤثر على إمكانات التنمية في البلدان وتهدد التقدم المحرز تشمل تغير المناخ، وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية، وتزايد أوجه عدم المساواة، وتأثير التشغيل الآلي، والفساد، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، لذلك، لا تقتصر الحاجة على تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي فحسب، بل تشمل إشراك القطاع الخاص أيضا في تمويل التنمية المستدامة عن طريق تعزيز السياسات المتعلقة بتحرير الاقتصاد والتجارة والاقتصاد الأخضر.

٨٥ - وقال أيضا إنه، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، اتخذت حكومة بلده خطوات لزيادة الاستثمار العام والخاص. فمن خلال اتباع نهج تشاركي وشامل، يضم القطاعين العام والخاص، تم وضع خطتين وطنيتين لمواجهة التحديات الإنمائية، إحداها بشأن القدرة

خضم تزايد الفقر والاستقطاب في توزيع الدخل والتوترات التجارية أضحت تكتسي أهمية من أي وقت مضى. وأفاد بأن ناميبيا التي ما برحت تناصر تمكين المرأة عالميا في السلام والأمن، تدعو أيضا إلى أن تكون السياسات التجارية أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية.

٧٧ - وأردف قائلا إن الشركات الصغيرة، ولا سيما الشركات من البلدان النامية، تواجه تحديات، مثل السلوكات المناهضة للمنافسة، عند محاولتها المشاركة في التجارة الدولية. ولذلك، ينبغي أن تتلقى الدعم من أجل إعادة التوازن إلى النتائج غير المتكافئة للتجارة الدولية من خلال مشاركتها الفعالة. وشدد على ضرورة أن يعزز المجتمع الدولي التعاون الدولي على إنفاذ قانون المنافسة.

٧٨ - وقال أيضا إن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي قد اقترح، في تقريره الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٩ تعيين مبعوث لشؤون التكنولوجيا، ولا بد من أن تكون من مهامه مسألة تنسيق التكنولوجيا الرقمية بغية رقمنة المعاملات والعمليات التجارية، لا سيما في البلدان النامية. وأنه ينبغي إجراء التقييمات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية بصورة منتظمة للتصدي للعقبات التي تعترض مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الدولية.

٧٩ - وأشار إلى أن نسبة كبيرة من السلع في التجارة الدولية تُنقل بالسفن. وأوضح أن تكيف الموانئ من أجل التصدي لارتفاع مستويات سطح البحر وللظواهر المناخية الشديدة، الحاصلة نتيجة لتغير المناخ، يمكن أن يشكل تحديا جسيما للبلدان النامية، التي تتطلب بالتالي تسهيل وتسريع فرص الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ.

٨٠ - السيد ابراهيم (ليبيا): قال إن التجارة الدولية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي الشامل، وإن نظاما تجاريا متعدد الأطراف قائما على العدل والإنصاف ومفتوحا للجميع يسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وأردف قائلا إن العديد من البلدان النامية تعتمد على السلع الأساسية، وهي بذلك معرضة لتقلبات أسعار السلع. وأوضح أنه لا بد من مساعدة تلك بلدان حتى تبني قدراتها وتطور قطاعاتها الخدمية والإنتاجية.

٨١ - وأضاف أن ارتفاع مستويات الدين الخارجي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاستقرار وعلى أداء المؤسسات الحكومية، مما يمنع البلدان من بلوغ التنمية المستدامة. ودعا الدول إلى مواصلة مساعدة البلدان النامية حتى تحقق أهدافها الإنمائية.

في العنصر البشري عن طريق بناء القدرات والتركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وأشارت إلى أن مصر وغيرها من الدول الأفريقية تنفذ برامج لها نفس الهدف الشامل المتمثل في رفع مستوى المعيشة مع مراعاة الأولويات المحلية المختلفة. وختمت قائلة إن مصر ستستضيف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، مؤتمرا بشأن تشجيع الاستثمار في أفريقيا، وذلك بحضور رؤساء الدول، وممثلي قطاع الأعمال والمستثمرين من أجل تهيئة مستقبل أفضل لشعوب أفريقيا، في إطار خطة عام ٢٠٦٣.

٩٠ - السيد كادينا دوارتي (إكوادور): قال إن آليات التكامل التجاري والاقتصادي قد أسهمت في النمو الاقتصادي الشامل للجميع وفي الحد من الفقر. وأشار إلى أن إكوادور تؤيد الأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمي النطاق وقائما على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول والإنصاف وعدم التمييز ضمن إطار منظمة التجارة العالمية. وأوضح أن الآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن زيادة التوترات التجارية تؤدي إلى تناقص الدور الأساسي الذي يقوم به هذا النظام في تمويل التنمية المستدامة. وشدد على ضرورة إعادة تنشيط النظم المالية الوطنية والعالمية وجعلها أكثر مواءمة مع خطة عام ٢٠٣٠. وأعرب عن تأييد وفد بلده إعطاء المستثمرين الدوليين آفاقا زمنية أطول، ووضع مبادئ توجيهية لتحقيق هذه الغاية.

٩١ - وأردف قائلا إنه في ضوء تفاقم أوضاع العديد من البلدان النامية حيال الديون الخارجية، ينبغي التفاوض بشأن إعادة جدولة الديون بصورة فعالة وبحسن نية لضمان القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل. ولا بد من تقديم المساعدة التقنية ذات التمويل المحدد الهدف والمنسقة عن طريق آلية عالمية، وذلك من أجل الحصول على بيانات أكثر شفافية عن الدين من أجل تحسين إدارة الديون ووضع السياسات في المستقبل.

٩٢ - وأقر بأن الاعتماد على السلع الأساسية جعل البلدان أكثر عرضة للآزمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات الأسعار. وأشار إلى ضرورة تقديم المساعدة التقنية ذات التمويل المحدد الهدف، من أجل تعزيز الاستثمارات التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتحسين هياكل الإنتاج وقدراته، بما في ذلك القدرة على الصمود.

٩٣ - وأوضح أن الثغرات في الوصول إلى التكنولوجيا المالية تحد من فوائدها المحتملة. وتمشيا مع الهدف المتمثل في عدم ترك أي أحد

التنافسية والإنتاجية والأخرى بشأن الهياكل الأساسية. وقد تم تصميم هاتين الخطتين، اللتين تتضمنان تدابير تهدف إلى تعزيز النمو المتوسط والطويل الأجل، من أجل سد الثغرات الرئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن سياسات التنمية الوطنية موجهة في المقام الأول نحو توفير التعليم والصحة والهياكل الأساسية لمواطني بيرو، وهي أمور لازمة بالنسبة لهم للحصول على فرص متكافئة للتنافس في الأسواق العالمية.

٨٦ - وتابع قائلا إنَّ إنتاجية اقتصاد بيرو وقدرته على المنافسة تتوقفان أيضا على إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد. فالتنمية التي محورها الإنسان تتطلب توفر فرص العمل اللائق، الذي يتيح بدوره توسيع الوعاء الضريبي وتوفير موارد لتمويل التنمية والحد من أوجه عدم المساواة. وأوضح أنَّ تعميم الخدمات المالية والمدفوعات الرقمية سيسهمان أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية. وأفاد بأنه يجري تنفيذ استراتيجية وطنية بشأن تعميم الخدمات المالية، تشمل إنشاء منصة على الإنترنت للمدفوعات إلى الهيئات الحكومية.

٨٧ - السيدة الإنجباوي (مصر): قالت إنَّ حكومة بلدها قد نجحت في تحقيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية لتمكين المرأة والشباب، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص، ومحاربة الفساد. وهي تسعى إلى بناء اقتصاد يقوم على السوق ويتسم بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة وقادر على التكيف مع المتغيرات العالمية وعلى توفير فرص عمل لائقة. غير أن ارتفاع مستويات المديونية العامة يعوق النمو والتنمية. وأشارت إلى أن القدرة على تحمل الديون تطرح أيضا تحديات خطيرة.

٨٨ - وأوضحت أنَّ التكنولوجيا والاستثمار هما من المحركات الرئيسية للبيئة الاقتصادية العالمية الشاملة. فمن ناحية، لا بد إذا من سد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومن ناحية أخرى، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية زيادة دعمها لمشاريع الهياكل الأساسية العالية الجودة التي يمكن أن تجذب أيضا استثمارات القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، من شأن تعزيز التكامل التجاري أن ينهض بالنمو الاقتصادي ويساعد على معالجة الشواغل المتصلة بفرص العمل اللائق والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين. وشددت، في هذا الصدد، على أن بدء نفاذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمثل خطوة تاريخية في دعم تحرير التجارة.

٨٩ - ولفتت الانتباه إلى أن الشباب في القارة الأفريقية يشكلون النسبة الأكبر من سكانها، الأمر الذي يدعو إلى مواصلة الاستثمار

مهمة، بل أيضا مسألة اقتصادية. وأكد على أن مشاركة المرأة شرط أساسي وعامل رئيسي في النمو الاقتصادي.

١٠٠ - السيد بلير (أنتيغوا وبربودا): قال إن التدابير الحماية والسياسات الانطوائية تهدد الاقتصاد العالمي، حيث أشد البلدان ضعفا هي الأكثر تضررا. وأشار إلى أنه خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، انخفض اقتصاد بلده بنسبة ٢٥ في المائة نتيجة الصدمات الخارجية. وأوضح أن هذا الرقم لا يشمل الخسائر الناجمة عن الآثار الضارة لتغير المناخ.

١٠١ - وأشار إلى أنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل لحماية أكثر الدول ضعفا، التي شهدت زيادة في نسب ديونها. ففي أنتيغوا وبربودا، تم استخدام ٤٠ في المائة من الإيرادات الحكومية لخدمة حوافز الديون، وهو مبلغ يتجاوز بكثير التوصيات التي قدمتها المصارف المتعددة الأطراف. وذكر أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اقترحت مبادرة لمقايضة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وذلك من أجل مساعدة الدول الصغيرة المثقلة بالديون. وأوضح أنه سيتم إطلاق مرحلة تجريبية للمبادرة في سانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وأنتيغوا وبربودا. وأكد على حاجة الدول الصغيرة إلى مبادرة مماثلة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إذا ما أراد المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بموجب خطة عام ٢٠٣٠.

١٠٢ - وأشار إلى أن العملية الجارية لسحب خدمات المصارف المراسلة تهدد باستبعاد الدول الجزرية الصغيرة النامية من نظام الدفع الدولي. وشدد على أن الوصول إلى أعمال المصارف المراسلة يشكل منفعة عامة عالمية، وحقا أساسيا من حقوق الإنسان التي يجب أن تكون متاحة في جميع البلدان. وأوضح أن الأمين العام قد أشار في تقريره عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/74/168)، إلى أن علاقات المصارف المراسلة تراجعت عموما بنحو ٢٠ في المائة منذ عام ٢٠١١. ولفت الانتباه إلى أن الجماعة الكاريبية تضم مع ذلك بلدانا ليس لديها علاقات مع المصارف المراسلة على الإطلاق. وأضاف أن عددا من الحكومات عقد اجتماعا رفيع المستوى بشأن هذه المسألة، وذلك بالاشتراك مع غرفة التجارة الدولية وخلال الأسبوع الرفيع المستوى من اجتماعات الجمعية العامة. وأعلن أن حكومة بلده ستواصل الدعوة إلى مناقشة "ممارسة إزالة المخاطر" على أعلى المستويات داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى للدول الأعضاء وأصحاب

خلف الركب، ينبغي أن تركز الجهود على زيادة توافر هذه التكنولوجيا ووصولها إلى شرائح أكثر.

٩٤ - وأشار إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة التي يتم الحصول عليها من خلال التهرب الضريبي والأنشطة الإجرامية تقوض الحق في التنمية. فلا بد من استرداد هذه الموارد واستثمارها في التنمية. وأكد أن إكوادور ملتزمة بالاستثمار في القطاع الاجتماعي، ولا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإسكان، وفي نظم الحماية الاجتماعية، التي تشكل أدوات فعالة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية ولضمان مستقبل مزدهر للجميع.

٩٥ - السيد كفالهام (النرويج): قال إن عدم إحراز تقدم في تمويل التنمية مسألة تثير القلق البالغ ويتعين التصدي لها من خلال تعبئة المزيد من الموارد على الصعيدين الوطني والدولي واستخدامها بفعالية أكبر. وأوضح أنه يلزم تكثيف التعاون العالمي في كل مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا. وأشار إلى أن تعددية الأطراف تواجه ضغوطا في الوقت الراهن، وأن ثمة فرصة لتحديث الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي.

٩٦ - وأعرب عن التزام النرويج الدائم بالتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، التي ترمز إلى الظلم الممنهج ضد الحائزين لأقل الموارد. وأكد أن وضع حد لهذه التدفقات من شأنه أن يساعد على بلوغ أهداف التمويل. وأكد على ضرورة توثيق عرى التعاون الدولي على التحقيق في الجرائم المالية. ولا بد من تعزيز الشفافية والتبادل التلقائي للمعلومات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالضرائب والملكية النفعية.

٩٧ - وأضاف أن تعبئة الأموال تتطلب أيضا اتخاذ تدابير لتحسين النظام الضريبي، بما في ذلك إعادة إرساء المؤسسات والقواعد الدولية، وتوخي المزيد من العدل في توزيع الحقوق والأدوات الضريبية من أجل تشجيع الانفتاح وتثبيط السرية.

٩٨ - وأشار إلى أن العدد المتزايد من البلدان المعرضة لخطر العجز عن تسديد الديون، أو التي تواجه حالة مديونية حرجية، يشكل تحديا أمام الجهود الرامية إلى تمويل التنمية المستدامة. فلا بد من اتباع نماذج للاقتراض والإقراض بشكل مسؤول، وإيجاد حلول شاملة ومنهجية لمواجهة أزمات الدين المتكررة.

٩٩ - وأكد أنه ليس بوسع أي بلد الاستفادة من جزء فقط من رأسماله البشري. والمساواة بين الجنسين ليست مجرد مسألة حقوق

المصلحة الآخرين.

عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تضع المؤسسات المالية الدولية آثار الدين في الاعتبار عند إعداد مخططاتها التمويلية.

١٠٨ - وأفاد أن لتقلبات أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها آثار سلبية على البلدان التي تعتمد اقتصاداتها إلى حد كبير على هذه السلع. لذا، ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة مع تلك البلدان على إجراء دراسات تحليلية للسبل التي تتيح تنويع اقتصاداتها والتركيز على المنتجات ذات المستوى الأعلى من القيمة المضافة.

١٠٩ - السيد بارايسو (النيجر): قال إن من الضروري إيجاد طرق جديدة لتعبئة الموارد بما أنه لن يتسنى من خلال النظام المالي الحالي جمع بلايين الدولارات اللازمة لتمويل خطة عام ٢٠٣٠. وأضاف أن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق تنميتها. وبلوغ هذه الغاية، نقد النيجر برنامجاً لإصلاح إدارة المالية العامة هدفه تحديث السلطات المالية. وقال إن النيجر زاد مبلغ الموارد المحلية المعبأة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨ بما يربو على الضعف. وحُصصت هذه الموارد للقطاعات والبرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الضعيفة من السكان. وللأسف، فإن الجزء الكبير من الميزانية المخصصة للإنفاق على الأمن يستحوذ على أموال الاستثمارات التي تشند الحاجة إليها في الهياكل الأساسية وتنمية رأس المال البشري.

١١٠ - واسترسل يقول إن التدفقات المالية غير المشروعة التي تحرم البلدان من الموارد التي تحتاجها لتحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تُعالج عن طريق إنشاء آلية رسمية متعددة الأطراف ترعاها الأمم المتحدة وتحقق التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وقد وضع النيجر إطاراً تنظيمياً ومؤسسياً واعتمد الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة لمكافحة هذه التدفقات غير المشروعة. وفي عام ٢٠٠٤، أنشأ النيجر الوحدة الوطنية لتجهيز المعلومات المالية التي تعمل مع الهيئات الوطنية الأخرى المعنية بتدفقات رأس المال من منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١١١ - وأفاد بأن البلدان النامية تواجه انخفاضاً في معدلات تعبئة الموارد المحلية والحصول على التمويل الميسر. ووضع النيجر، وفقاً للاتفاقات المبرمة مع شركائه التقنيين والماليين، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، استراتيجية لإدارة الدين العام للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، واعتمد قانوناً لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وختم بالقول إن القدرة على تحمل الديون تتطلب أن يؤفّر الدائنون للبلدان المنخفضة الدخل شروطاً أكثر مرونة، في حين يتعين

١٠٣ - وأشار إلى وجود انخفاض مستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية. وأوضح أنّ البلدان التي أوفت بالتزاماتها تستحق الثناء، وأنه لا بد مع ذلك من تشجيع البلدان الأخرى على تجديد التزامها بدعم البلدان النامية وعدم الاعتماد على التقييمات القديمة عند النظر في تقديم الدعم. وشدد على أن المعايير المصطنعة التي تحد بعض الدول كبلدان متوسطة الدخل أو مرتفعة الدخل تحول دون حصول بلدان كثيرة على مساعدات إنمائية هامة. فأنتيغوا وبربودا، على سبيل المثال، تواجه صعوبات مالية نتيجة لأحداث مناخية، ولكنها لا تستطيع الحصول على الدعم بسبب إدراجها في عداد البلدان المرتفعة الدخل. لذا، ينبغي أن يعتبر مؤشر الضعف أحد الخيارات لاعتماد شكل جديد للقياس.

١٠٤ - السيد سوريانو مينا (السلفادور): قال إن المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي ذات أهمية أساسية لعمل اللجنة وهي مجال ينبغي تعزيز دور الجمعية العامة فيه. وتدعم خطة تمويل التنمية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠، تنفيذ سياسات من أجل زيادة تعبئة الموارد، بما في ذلك توليد تدفقات مالية جديدة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها.

١٠٥ - وأضاف أن الحاجة تقتضي تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال التحسين المستمر لآليات تنظيم النظام المالي الدولي ورصده. فتعبئة الموارد المحلية وحدها لا تكفي لتحقيق النمو الاقتصادي اللازم للتنمية المستدامة. ولا بد أيضاً من تعزيز آليات العدالة والإدماج الاجتماعي من أجل القضاء على الفقر.

١٠٦ - واستطرد قائلاً إنه لا بد من استخدام منهجيات متعددة الأبعاد لقياس التنمية حتى يتم تحديد معايير دقيقة لتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. ويُشجّع أصحاب الأسهم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة على تطوير آليات للقياس والتصنيف التي تطبق نمجاً متسلسلاً ومرحلياً ومتدرجاً ومكتيفاً. وينبغي أيضاً النظر في السبل التي تكفل أن تضع المساعدة المقدمة بفعالية أكبر في الحسبان الفرص والتحديات التي تطرحها الظروف الخاصة للبلدان النامية، بما في ذلك البلدان المصنفة على أنها بلدان متوسطة الدخل.

١٠٧ - وأردف يقول إن الديون تطرح مشكلة خطيرة على البلدان النامية ولها تأثير سلبي على تعبئة الموارد من أجل تنفيذ خطة

على المقترضين اختيار المشاريع العالية الأثر بدقة والسعي إلى ترشيد الإنفاق العام.

١١٢ - السيد دينغ (السنغال): قال إن التجارة الدولية ينبغي أن تكون حافزا للتنمية العادلة والمستدامة، وهذا ما يتطلب إقامة نظام تجارة متعدد الأطراف مفتوح ومنظم وشفاف وغير تمييزي. فالتفاوتات تتزايد داخل البلدان وفيما بينها. وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية هي الأشد تضرراً من حالة تتسبب فيها أنماط الإنتاج والاستهلاك في أضرار بيئية غير مسبقة وتفشل فيها الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية في المساهمة في هدف عدم ترك أي أحد خلف الركب. وأردف قائلاً إن تقلب أسعار السلع الأساسية وتزايد التوترات التجارية يؤثران في إدماج أقل البلدان نمواً في الأسواق العالمية. وأوضح أنَّ حصتها من الصادرات العالمية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦ شهدت تراجعاً وهي لا تزال أدنى بكثير من بلوغ هدف الـ ٢ في المائة المحدد في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وفي الغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة.

١١٣ - ومضي يقول إن من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، ومن ثمة تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وأوضح أنه لا بد من توثيق عرى التعاون الإنمائي الدولي ولا بد للبلدان المتقدمة من أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت نفسه، لا بد من إعادة تنشيط تعبئة الموارد المحلية، من خلال فرض الضرائب، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتشجيع الاستثمار الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١١٤ - وختم بالقول إن الأولوية ينبغي أن تولى لتحقيق القدرة على تحمل الدين من خلال سياسات تُعنى بتمويل ديون البلدان النامية وتخفيف أعباء هذه الديون وإعادة جدولتها وإدارتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي معالجة المشاكل النظامية المرتبطة بعدم استقرار الاقتصاد الكلي والقطاع المالي على الصعيد العالمي، وعدم المبالغة بشأن مخاطر الاستثمار في أفريقيا، ودفع سعر عادل لصادرات السلع الأساسية. ويلزم أيضاً إصلاح النظام الضريبي الدولي واتخاذ إجراءات أشد صرامة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

١١٥ - السيد بوكوم (بوركينا فاسو): قال إن اقتصاد بلده ظل صامداً أمام التوترات الأمنية والاجتماعية المتزايدة. فقد بذلت الحكومة جهوداً لتوفير ما يلزم من الموارد في ميزانيتها لإنجاز الأولويات

الإنمائية للبلد، ولكنها تلتزم مساعدات إضافية من المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الأمنية والإنمائية الوطنية. وأفاد بأن بوركينا فاسو قد عمدت، من أجل تحقيق هدفها في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، المتمثل في بلوغ عجز في الميزانية قدره ٣ في المائة في عام ٢٠١٩، إلى توسيع قاعدتها الضريبية وتحسين إدارة الضرائب وترشيد الإنفاق. وأُحرز تقدم في إصلاح إدارة المالية العامة ومن المتوقع إحراز المزيد من التقدم نتيجة لتوثيق التعاون بين المؤسسات المعنية. وأضاف أن استراتيجية إدارة الديون في البلد في الأجل المتوسط تتمثل في إبقاء مخاطر العجز عن تحمّل الديون عند مستوى معتدل من خلال العدول عن الاقتراض الوطني والإقليمي والتوجه صوب التمويل الخارجي المنخفض التكلفة بشروط مواتية للمستثمرين.

١١٦ - وأردف يقول إن قطاع التمويل البالغ الصغر القوي في البلد، وهو القناة الرئيسية لتحسين تعميم الخدمات المالية، تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات للوصول إلى أكثر المناطق عزلة. فالقطاع المالي والأموال يتقدمان بخطى حثيثة، حيث أنشئ مصرفان جديداً في عام ٢٠١٨.

١١٧ - وأفاد بأن مشاركة البلد في التجارة الدولية تستدعي توفير هياكل أساسية ذات نوعية جيدة وتحسين فرص الحصول على الطاقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجري تنفيذ برنامج نقل قطاعي، بمبادرات استثمارية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، وقد انضمت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى مبادرة "تسخير الصحراء لتوليد الطاقة" التي يقودها مصرف التنمية الأفريقي. وتم استحداث آلية لتعديل أسعار الوقود تلقائياً تشمل شبكات الأمان للفئات الأكثر ضعفاً. وفيما يتعلق بالتكامل الإقليمي والقاري، قال إن تنفيذ اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيز القدرة الإنتاجية يمكن أن يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بين البلدان الأفريقية. ونوّه إلى ضرورة إقامة تعاون أوثق بين الدول، بدعم من المؤسسات المالية الدولية، حتى تتم مكافحة التهرب من دفع الضرائب والاحتياال الضريبي وتعبئة الموارد لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١١٨ - المونسنيور هانسن (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال، في إشارة إلى تزايد تأثير النزعة الانفرادية، إن النظم الاقتصادية والمالية التي استفادت منها جهات شريكة تجارية قوية على حساب فئات أضعف هي نظم جائرة وتعوق التعاون التجاري المتعدد الأطراف. لذا، ينبغي بذل جهود للتشجيع على التجارة المتبادلة المنفعة التي

لمؤتمر العمل الدولي التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٩، اعتمد أكثر من ٦٠٠٠ شخص منهم مندوبون وممثلون حكوميون وأرباب عمل وعمال، إعلاناً مثنوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، الذي دعوا فيه إلى "اتباع نهج محوره الإنسان تجاه مستقبل العمل". وقد رحبت الجمعية العامة باعتماد الإعلان في قرارها ٣٤٢/٧٣.

١٢٣ - واستطردت قائلة إن سياسات الاقتصاد الكلي، لكي تعالج المشاكل الناجمة عن النمو البطيء وعدم اليقين الاقتصادي وعالم العمل المتغير، يجب أن تركز على الحوافز المالية للاستثمار في قدرات الأفراد ومؤسسات العمل والعمالة الكاملة والمنتجة وفي العمل اللائق. فالقطاعات الإستراتيجية الرئيسية، من قبيل اقتصاد الرعاية والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي، تقدم فرص عمل كبيرة، إذا دعمتها استثمارات كافية. وختمت بالقول إن الحوار الاجتماعي ونظم الحماية الاجتماعية والتعلم مدى الحياة وتكافؤ الفرص هي أيضاً عناصر أساسية لتعزيز النمو الشامل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٣٠.

توحد الشعوب، وتولد سبل الرخاء المشترك، وتعزز التفاهم المتبادل وتوثق عرى التعاون. ورغم أنّ كل بلد يتحمّل المسؤولية الرئيسية عن تميته الاقتصادية والاجتماعية، فإن تهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية وداعمة هي مسألة أساسية في العمل لخدمة الصالح العام.

١١٩ - وأضاف قائلاً إنّ الضرورة الملحة تقتضي، كما قال البابا فرنسيس في رسالته الرسولية الثانية "حمدا للرب" (*Laudato Si'*)، أن يدخل كل من السياسة والاقتصاد في حوار صريح من أجل خدمة الحياة، وبخاصة الحياة البشرية. وينبغي الآن على الجهات المشاركة في هذا الحوار الصريح إلقاء نظرة مركزة وصادقة على تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على الفقراء ومن هم على هامش النشاط الاقتصادي. فعدم النظر في كيفية تأثير السياسات في هؤلاء الأفراد يمثل سبباً رئيسياً لتفاقم أوجه عدم المساواة الاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها.

١٢٠ - وختتم بالقول إن للتدفقات المالية غير المشروعة أثراً ضاراً على الفقراء وعلى استقرار الدول. فهذه التدفقات تشجع النشاط الإجرامي وتقوض سيادة القانون. ولا يغذي غياب العدالة والنظام الاجتماعي النزاعات فحسب وإنما يعوق أيضاً النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. أما التدفقات المالية غير المشروعة فتحوّل الموارد عن الإنفاق الحكومي الذي تحتاجه بشدة الخدمات الأساسية وبرامج الحد من الفقر وتحسين الهياكل الأساسية.

١٢١ - السيدة ستاورزينسكا (منظمة العمل الدولية): قالت إن تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة لا يزال بعيد المنال، حيث نسق التقدم المحرز في العديد من المؤشرات يسير ببطء. وأوضحت أنّ التقدم المحرز مؤخراً في خفض معدل البطالة على مستوى العالم لم ينعكس في التحسينات المدخلة على نوعية العمل. وأضافت أن غالبية العاملين على الصعيد العالمي لا يتمتعون بالأمن الاقتصادي الكافي والرفاه المادي وتكافؤ الفرص، ويفتقر الكثير منهم إلى فرص العمل في القطاع الرسمي. وعلاوة على ذلك، تقل فرص حصول الشباب على عمل، ويظل معدل مشاركة النساء في القوة العاملة أقل بكثير من معدل الرجال. كما أنّه لم يُحرز أي تقدم يُذكر منذ عام ٢٠١٧ في نسبة مؤسسات القطاع الرسمي التي تشارك المرأة في ملكيتها، التي ظلت هذه النسبة في حدود الثلث.

١٢٢ - واسترسلت قائلة إن التحول الجاري في عالم العمل، مدفوعاً بالابتكارات التكنولوجية والتحويلات الديمغرافية وتغير المناخ والعولمة، يثير المزيد من هذه الشواغل المتعلقة بسوق العمل. ففي الدورة ١٠٨